جوانب من الاقتصاد الكلي
في فكر ابن خلدون

د. شوقي دنيا

ملخص البحث

موضوع البحث هو جوانب الاقتصاد الكلي في فكر ابن خلدون.

وأهمية هذا البحث تنبثق مما له من آثار عملية ونظرية، حيث ان ما يتناوله من قضايا ومشكلات ليست ببيعدة عن واقعنا المعاصر، ومن ثم يمكن لنا أن نستفيد بالكثير مما قدمه في مواجهتها كما أن إبراز وتأصيل ماقدمه سلفنا من عطاء اقتصادي ابرازه بلغة فنية اقتصادية معاصرة هو في حد ذاته قيمة فكرية تستحق ما يبذل فيها من عناء خاصة ونحن نعيش حركة اقتصادية اسلامية معاصرة تتطلب الدعم القوى المستمر من خلال التعرف على ماقدمه علماؤنا السابقون حيال القضايا الاقتصادية.

ويدور هذا البحث حول دراسة الجوانب التالية والتي تمثل أهم مسائل الاقتصاد الكلي:

الجانب الاول: الدخل القومي من حيث مفهومه ومحدداته.

الجانب الثاني: النمو الاقتصادي من حيث طبيعته واهميته وعوامله ومراحله وما قد يكون له من آثار سلبية.

ماذا قدم ابن خلدوم حيال تلك الموضوعات؟ وما قيمة ما قدمه إذا ماقورن بما قدمه علماء مسملون آخرون؟ وإذا ما قورن بما قدمه علماء غربيون وهل فيه ما يمكننا أن نستفيد به في تعاملنا الحاضر مع هذه القضايا؟.

مقدمة:

من المعروف أن للدراسات الاقتصادية جوانبها المتعددة المتنوعة، ومن المعروف كذلك أن ما يتعلق منها بتاريخ الفكر والمذاهب الاقتصادية قد حظى ومازال باهتمام كبير لدى علماء الاقتصاد الوضعي.

بينما الأمر في الاقتصاد الاسلامي قد يكون على خلاف ذلك، حيث لم ينل هذا الجانب من اهتمام علماء الاقتصاد الاسلامي ما يستحق من عناية واهتمام رغم ما يحتله من أهمية كبرى في دعم وتطوير وترشيد الحركة المناهضة المعاصرة للاقتصاد الاسلامي إذ هو من جهة يقدم دعما قويا للدراسة التطبيقية من حيث كونه كشافا علينا استخدامه في حركتنا الاقتصادية الحاضرة حيث قضايانا ومشكلاتنا المعاصرة، وتستند هذه المقولة إلى حقيقة هامة وواضحة رغم ما قد يكون هنالك من عدم انتباه لها، وهى أن قضايانا ومشكلاتنا وإن اخذت طابع الحداثة والمعاصرة إلا انها في حقيقة الامر تضرب بجذورها في أعماق الماضي . . ومعنى ذلك أنها قضايا ومشكلات واحدة جذورها قديمة نهاياتها معاصرة، وقد اعجبني كثيرا قول من قال: ان مرئيات ابن خلدون حيال قضايا التخلف والنمو لهى أقرب الينا وان تطاول الزمن من مرئيات الفكر الاقتصادي الوضعي وإن اتحد الزمن أو تقارب وهى مقولةحقيقية وصحيحة عند القائل وانعام النظر. ألم يركز ابن خلدون بقوة على الأهمية الكبرى للعامل السياسي في انجاح واخفاق عمليات التنمية؟؟ وألم يطنب القول في خطورة عامل التبعية على ماتقدم المجمعات بل على وجود ها ذاته؟؟ ألم يحذر كل التحذير من الآثار التدميرية للسياسات الاقتصادية غير الرشيدة؟؟ أليست هذه العوامل تحتل مرتبة الصدارة في الادب الانمائي المعاصر كما أنها تمثل العقبات الكبرى حيال اي جهد يبذل للقضاء على مشكلة التخلف الاقتصادي؟

هذا عن الأهمية العملية لقيام دراسات وأبحاث تتناول تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي يضاف إلى ذلك القيمة العلمية النظرية وراء تلك البحوث التي تبرز بلغة فنية اقتصادية معاصرة اسهام علمائنا الأوائل في تأسيس وتنظير وتطوير علم الاقتصاد. وهذه قيمة في حد ذاتها ولاسيما انه أخذت تنهض من ركودها.

هـذا ومما هـو معروف لـدى العلماء المختصين أن مقدمـة ابن خلدون تحتـوى على العديد من الأفكار والآراء والنظريات التي تعـد رائدة بالنسبة للعديد من العلوم. كما انها قد نـالت العناية الفائقـة من علماء الاجتماع والتاريخ لكن ما نالتـه على أيدي علماء الاقتصاد وإن كان كبيرا في حد ذاته إلا أنه اقل بكثير من المنظور النسبي، سواء في ذلك بالنسبة لما قـدمه العلماء غير الاقتصاديين، او بالنسبة لما في المقدمـة من عطاء اقتصادي نحن نعتقد أنـه في الكثير من جوانبـه مازال مكنـونا، وقـد صدق المفكـر الغربي «ايف لاكوست» عندمـا قال ما في مقدمة ابن خلدون من علم إنما يكشف بقـدر تقدمنا نحن العلمي.

لا أخفى القارىء سرا من أن اعتمـدت فى النقل من المقدمـة على طبعة الاستقـامة لمصطفى محمد وهى بـدون تاريخ وأن هذه المقدمـة تحتل عندي مرتبة متقـدمة في كتب سلفنا كما أنها تثير لدى الاهتمام الشـديد بما تحتوي عليه مـن أفكار اقتصادية جـد هامة ومتقدمة.

وهذا البحث يتناول بعض هذه الأفكار والآراء بالدراسة والتحليل النقدي المقارن..

وقد اقتصرنا على الأفكار التي قدمهـا في مجالي النمو الاقتصادي، والدخل القومي ومحدداته وهما يندرجان تحت ما يعرف حاليا بالاقتصاد الكلي.

فماذا قدم ابن خلدون حيـال هذين الموضوعين؟ وما قيمة ما قـدمه في سوق الفكر الاقتصـادي؟ ومـا الـذي يمكن أن يستفـاد بـه منـه في هـذا العصر الحاضر؟ تلك هى المحاور الكبرى التي يدور حولها هذا البحث. وذلك من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: الدخل القومي

١/ ١ ـ مصطلحات ومفاهيم

١/ ١/ ١ ـ الثروة ورأس المال

١/ ١/ ٢ ـ الدخل والخرج

١/ ١/ ٣ ـ دورة الدخل القومي

١/ ٢ ـ محددات الدخل القومي

١/ ٢/ ١ ـ القطاع الحكومي

١/ ٢/ ٢ ـ القطاع الخاص

١/ ٢/ ٣ ـ القطاع الخارجي

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

٢/ ١ ـ طبيعة النمو وأهميته

٢/ ٢ ـ عوامل النمو

٢/ ٣ ـ مراحل النمو وديناميكيته

٢/ ٤ ـ آثار سلبية للنمو

٢/ ٥ ـ دروس مستفادة

من يقرأ المقدمة قراءة اقتصادية متأنية يجد فيها اشارات عديدة منها ما هو سريع، ومنها ماهو مطول، حيال موضوع الدخل القومي من جهة، وكذلك النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وفيما يلي نعرض لعناصر هذين الموضوعين اللذين تطرق اليهما ابن خلدون تطرق باابن خلدون.

المبحث الأول: الدخل القومي

١/١ـ مصطلحات ومفاهيم:

من المصطلحات الاقتصاديـة المتعلقة بالدخل القومي نجـد: الثروة ـ رأس المال ـ الدخل ـ الخرج.

١/ ١/ ١ ــ الثروة ورأس المال من المعـروف أن مصطلح الثروة تعـرض من حيث مضمونه لتطـورات عديدة على أيدي رجـال الفكر الاقتصادي الوضعي بـدءا بالنقود ومرورا بالمنتجات المادية وانتهاء بشتى المنتجات. ومما تجدر الإشارة اليه أن ابن خلدون لم يقع فيها وقع فيه التجـاريون فيها بعد من انصرافهم بهذا المصطلح إلى المعـادن النفسية من النقود، بشكل جعلهم يربطون بين هذه المعادن من حيث حجمها وبين مقدار ثروة البلد. بينما نجد ابن خلدون قد أكد على الطبيعـة العينية والحقيقة للثروة حيث إن ثروة البلد هى مـالديه من سلع ومنتجات تـولدت من أنشطة اقتصاديـة، وكلما زادت هذه الأنشطـة والاعمال زادت ثـروة البلد. بـل لقد عـارض بشـدة اتجاهـا يقترب من اتجاه التجاريين في عصره يذهب الى الاهمية الكبرى للنقـود وكثرتها كمقياس لثروة البلد او تعبير عنها. فبين ابن خلدون ان النقـود شأنها بشأن بقية الاموال تزيـد وتنقص بمقدار العمل والنشاط الاقتصـادي وقد ظهـر ذلك واضحا في هجـومه الشـديد على مـا كان يمارس في عصره من عمليـات البحث عن الدفـائن والكنوز والهوس في الحصـول على النقود بأي شكل . . وفي ذلـك يقول: واما قـولهم أين أموال الامم من قبلنـا وما علم فيها من الكثرة والـوفور فاعلم ان الاموال من الذهب والفضـة والجواهر والامتعة انما هى معادن، ومكـاسب مثل الحديد والنحاس والـرصاص وسائر العقـارات والمعادن والعمران يظهرها بالاعمال الانسانية ويزيد فيها وينقصها» (٣٨٨).

كذلك يقـول: «اعلم ان ماتوفر عمرانـه من الأقطار وكثر ساكنـه اتسعت احوال أهله وكثـرت أموالهم والسبب في كثرة الأعمال التـي هي سبب للثروة وتتفنن دولهم في اتخاذ المعاقل والحصون واختطاط المدن وتشييد الامصار.

واعتبر ذلك بأقطار الشرق مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية

الشمال كلها وأقطارها وراء البحار الرومي عندما كثر عمرانها كيف كثر المال فيهم وعظمت دولتهم وتعدد مدنهم وحواضرهم وعظمت متاجرهم وأحوالهم. فالذي يشاهد لهذاالعهد من أحوال تجار هذه البلاد وماعليه دولهم من غنى ورفه غرائب تسير الركبان بحديثها وربما تتلقى بالانكار في غالب الأمر ويحسب من يسمعها من العامة ان ذلك لزيادة في أموالهم أو لأن المعادن الذهبية والفضية اكثر بأرضهم او لأن ذهب الأقدمين من الامم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك. بل هو كثرة العمران التي تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هى سببه» (٢٦٥).

واضح تماما كيف كانت فكرة الثروة ومضمونها وعواملها وموقع الذهب والفضة من ذلك كيف كانت كل تلك المسائل واضحة جلية لدى ابن خلدون، مقدما فيها من الرؤية مايراه اليوم الفكر الاقتصادي الحديث. وما تعثر فيه ردحا طويلا الفكر الاقتصادي القديم والوسيط.

كذلك نلاحظ أنه كان يدرك أهمية ما نسميه اليوم برأس المال القومي مثل التشييدات والهياكل والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة مثل الهندام والمخال والمناقب والاخشاب والرخام والأجر والصهاريج والمطامير والاسطبلات... الخ.

١/ ١/ ٢ ـ الدخل والخرج والعلاقة بينهما: المقصود بمصطلح الخرج هو الانفاق فاذا كان الدخل هو ايرادات فإن الخرج نفقات ومصروفات ومعنى ذلك أنه يمكن الاستعاضة عن مصطلح الخرج بالمصطلح المرادف له وهو الانفاق.

ومصطلح الانفاق القومي لايغيب عن دارس للاقتصاد الكلي كما أن العلاقة بين الدخل والانفاق هى الأخرى جد معروفة.. يقول ابن خلدون في ذلك وأما حال الدخل والخرج فمتكافىء، ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس» (ص ٣٦٢).

ومعلوم أن الانفاق القومي يمكن أن يحل محله الطلب الكلي.. وسوف نرى في فقرة قادمة كيف كانت العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي واضحة بجلاء عند ابن خلدون وكيف أنه ركز بقوة على الطلب كما فعل كيينز ومع ان النموذجين مختلفان

الا ان القاسم بينهما وهو مرونة الجهاز الانتاجي جعل تحليلهما في هذه المسألة متفقا الى حد كبير.

١/ ١/ ٣ ـ دورة الدخل القومي: من المسائل الأولية اليوم في أدبيات الدخل القومي مسألة دورة الدخل القومي لكن ماهو اليوم شبه مبتذل كان بالأمس وخاصة الأمس البعيد أبعد من الطموحات والتخيلات. وقد عد مكتشفوه هذه المسألة من رواد وعظماء الاقتصاديين مثل كيناي ويتي.

ولنا أن نشيد بابن خلدون ايما اشادة لأنه قبل هؤلاء جميعا قدم تحليلا طيبا لهذه المسألة من خلال نموذج اقتصادي يقوم على قطاعين، القطاع الحكومي والقطاع الخاص، في ذلك يقول: «المال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان، منهم اليه، . ومنه اليهم. فاذا حبسه السلطان فقدته الرعية» (ص ٢٨٦).

ويعود فيؤكد ويوضح هذه القضية قائلا: «إذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله في أهلها انبثت فيهم ورجعت اليه، ثم اليهم منه، فهى ذاهبة عنهم في الجباية والخراج عائدة عليهم في العطاء فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة» (ص ٣٧١).

ومما تجدر ملاحظته هنا أولا أنه أكد على اهمية الانفاق حتى تكتمل الدورة وبين انه لو حدث تسرب في أي صورة ـ وقد سماه احتجان ـ فإن دورة الدخل لن تكتمل بل يحدث انكماش وزوال وهنا نذكر فقط بما قاله كيناي بعد ذلك بأكثر من قرنين عن دورة الناتج وأهمية الانفاق في اكتمالها.

ومع ادراكنا بأن القطاعات لدى كيناي مغايرة لها لدى ابن خلدون إلا أن الفكرة تكاد تكون واحدة. وثانيا ارتباط الضريبة بالانفاق وكيف انهما معا يحدثان آثارا متكافئة عموما، وخاصة اذا ما قام الحاكم بانفاق الضرائب في نفقات عامة تعود على اهل البلد، فانهم في تلك الحالة لن يضاروا من جراء تلك الضرائب في جملتهم وهذه هى الفكرة التي احتلت موقفا بارزا في سجل بتى مع ان صاحبها الحقيقي والاول هو ابن خلدون.

٢/١ ـ محددات الدخل القومي:

يمكن النظر للدخل القومي على أنـه دالة في الطلب الكلي أو الانفاق الكلي ومعلوم أن مصادر هذا الانفاق هى الحكومة والافراد والقطاع الخارجي.

١/ ٢/ ١ ـ القطاع الحكومي من أهم أدواته المؤثـرة في الدخل القومي الانفاق العام والضرائب.

١ ـ الإنفـاق العام: أهمية الانفاق الحكـومي في تحديد مستوى الـدخل القومي لاتخفى على قارىء اقتصـادي ولقد تعرف ابن خلـدون سلفا على هذا المحـدد وعلى أهميته الكبيرة، بل لقـد تعرف ولو بشكـل غير مكتمل على ما يعـرف حاليا بمضـاعف الانفاق العام يقول ابن خلدون «إن الصنائع وإجادتها انما تطلبها الدولة ـ الحكومة ـ فهى التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات اليها وما لم تطلبه الدولة وإنما يطلبه غيرها من أهل المصر فليس على نسبها لأن الدولة. هـى السوق الاعظم وفيها نفاق كل شىء والقليل والكثير فيهـا على نسبـة واحـدة، فما نفق فيها كـان اكثـر ضرورة، والسوقـة ـ القطـاع الخاص ـ وإن طلبوا الصنـاعة فليس طلبهم بعـام ولا سوقهم بنافقة» (ص ٤٠٣).

واضح تمامـا ما يعلقـه ابن خلـدون من أهميـة محورية على الطلب العـام في تحريك العرض ومن ثم الدخل وفي عبارة أخرى له يقدم بعض التفسير لهذه المقولة، فيقول:

«والسبب في ذلك ان الـدولـة والسلطـان هـى السـوق الأعظم للعـالم ومنـه مـادة العمران فإذا احتجن السلطان الأمـوال او الجبايات أوفقدت فلم يصرفهـا في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع ايضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد، ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الارباح في المتاجر» (ص: ٢٨٦).

ويكـــرر مقـــولتـــه هـــذه قـــائلا . . . وذلـك كلـــه إنما يجىء من قبل الـــدولـــة لأن الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطـانتها ورجالها وتتسع إحوالهم بالجاه اكثر من اتساعهـا بالمال فيكون دخل تلك الأمـوال من الرعايـا وخرجها في أهل الـدولة ثم

فيمن تعلق بهم من أهل المصر وهم الأكثر فتعظم لذلك ثروتهم ويكثر غناهم» (ص ٣٦٩) واضح تماما ان فكرة المضاعف تشع من هذه العبارات فانخفاض الانفاق العام يترتب عليه انخفاض دخل أفراد الجهاز الحكومي، وانخفاض دخلهم يرتب انخفاض دخول الأفراد ذوي الصلة بهم، ومن ثم انخفاض نفقاتهم ومعنى ذلك انخفاض الطلب فقلة العرض فانخفاض الانتاج فحدوث الكساد والانكماش وقد عاد وأكد على هذه المقولة موضحا أن انخفاض الإنفاق الحكومي يتولد عنه قهرا أو اختيارا تخفيض الإنفاق الخاص (ص ٣٧٤) وأخيرا فإنه يوضح من خلال إشادته بوثيقة طاهر بن الحسين لابنه والى مصر والتي فيها يقول «اعلم ان الاموال إذا اكتنزت وادخرت في الخزائن لاتنمو وإذا كانت في صلاح الرعية واعطاء حقوقهم وكف الأذى عنهم نمت وزكت» (ص ٣٠٦).

٢ ـ الضرائب: من المعروف ان للضرائب أثرا انكماشيا وقد ناقش ابن خلدون أثر الضرائب على كل من العرض والطلب فيقول: «وإذا قلت الوظائف والوزائع ـ الضرائب ـ على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار» (ص ٢٧٩).

ويقول ايضا. فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والاكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقدارا عظيما لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبايعات وفي الأبواب، ثم تتدرج الزيادات بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والانفاق بحيث تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم» (ص ٢٧٩).

هذا عن أثر الضرائب على العرض أما اثرها على الطلب فإن الضرائب وإن فرضت على المنتجين فإنها عادة ما تسبب ارتفاع الاسعار، ومعنى ارتفاعها تخفيض الطلب فإذا ما علمنا أن الضرائب لاتقتصر على المنتجين بل تعم الجميع فإننا ندرك مدى آثارها الانكماشية على جبهة الطلب، حيث تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه ومعنى ذلك كله انكماش مستوى الدخل القومي يقول ابن خلدون «والمكوس تعود الى البياعات بالغلاء لأن السوقة والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما

ينفقـونه حتى في مؤنـة أنفسهم فيكـون المكس لذلـك داخلا في قيم المبيعـات وأثمانها فتعظم نفقـات أهل الحضـارة وتخرج عن القصـدإلى الاسراف ولايجدون وليجـة عن ذلك لما ملكهم من أثر العوائد وطاعتها وتـذهب مكاسبهم كلها في النفقات ويتتابعون في الإملاق والخصـاصة، ويغلب عليهم الفقر ويقـل المستامون للبع فتكسـد الاسواق ويفسد حال المدينة» (ص ٣٧٢).

وإن البـاحث الاقتصـادي المنصف لايملك نفسـه من الـدهشة إزاء روعـة ودقـة وعمق هذا التحليل لابن خلدون رحمه الله.

١/ ٢/ ٢ ـ القطاع الخاص: يمارس القطاع الخاص دوره في تحديـد مستوى الدخل القومى من خلال مايقوم به من استهلاك واستثمار.

إن آلية التأثير التبـادلي بين الدخل والاستهـلاك جد معروفـة في الأدب الاقتصادي فكما أن المزيد من الدخل يؤدي إلى المزيد من الاستهـلاك فإننا نجد من زاوية أخرى أن المزيد من الاستهلاك يؤدي إلى المزيد من الدخل من خلال تزايد العرض بما يتضمن من تزايد الاستثمارات وتزايد الاستثمارات يولد المزيد من الدخول.

يقول ابن خلدون في ذلك. . «دعتهم أحوال الـرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المسـاكن والملابس واستجـادة الآنية واتخاذ الخدم والمراكـب هذه كلهـا أعمال تستدعي بقيمها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها فتنفق أسواق الاعمال والصنائع ويكثـر دخل المصر وخـرجـه ويحصل اليسـار لمنتحلى ذلك من قبل أعمالهم، ومتى زاد العمـران زادت الأعمال ثانيـة ثم زاد الترف تابعـا للكسب وزادت عوائده وحـاجاتـه واستنبطت الصنـائع لتحصيلها فـزادت قيمتهـا وتضاعـف الكسب في المدينة لـذلك ثـانيـة، ونفقت سـوق الأعمال بها أكثـر من الأول وكـذا في الـزيادة الثـانيـة والثـالثـة (ص٣٦٠).

في هذه العبارة الفذة بدت واضحة جلية دينـاميكية ارتفاع مستوى الدخل القومي من خلال تزايـد الاستهلاك ومن ثم تزايد الاستثمار، وفي الوقت ذاته من خـلال تزايد الاستثمار ومن ثم الـدخل ومن ثـم الاستهـلاك ومن ثم الاستثمار. وهلم جـرا ومعنى

ذلك إننا نلمح بحق فكرتي المضاعف والمعجل وإن كانتا في بذورهما الأولى ولو كان له أتباع لنمت واكتملت هاتان الفكرتان وهناك العديد من العبارات التي تدور حول هذا المعنى وتؤكده (ص ١٢٠ ، ١٧٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٣) .

ويلاحظ أن ابن خلدون وهو بصدد حديثه عن الاستهلاك قد اكتشف مبكرا أثر التقليد في هذا المتغير الاقتصادي وقد تناوله على المستوى القومي وعلى المستوى الدولي فعلى المستوى الدولي كان مثاله في ذلك الاستهلاك في تونس وكيف أنه مرتفع رغم عدم ارتفاع مستوى الدخل بها وأرجع ذلك إلى التقليد والمحاكاة للاستهلاك في مصر لقرب المسافة وسهولة الاتصال (ص ٢٧١) كذلك مثل بحالة كل دولة مغلوبة مع الدولة الغالبة على غرار الاندلس مع الجلالقة (ص ١٤٧) أما على المستوى المحلي فوضح ماعليه الفئات الأقل جاها ودخلا من محاولة تقليد الفئات الأعلى دخلا والاكبر مركزا (ص ١٦٧ ، ١٧٢) .

وهذا هو العامل الذي نال من خلاله شهرته الذائعة الاقتصادي المعاصر دوزنبري وذلك في كتابه «الدخل والاستثمار ونظرية سلوك المستهلك» وكذلك ركز عليه الاقتصادي المعاصر فيركسه في كتابه «مشكلات تكوين رأس المال في الدول المتخلفة» .

١/ ٢/ ٣ ــ القطاع الخارجي . ربما كانت الإشارة القوية إلى هذا العامل هى ماقدمها عند حديثه عن تقسيم العمل وأهمية التصدير كفتح لمنافذ خارجية توسع السوق ومن ثم يتأتى لهذه الفكرة القيام محدثة آثارها التوسعية على جبهة الطلب ومن ثم جبهة العرض ويترتب على ذلك كله ارتفاع مستوى الدخل القومي يقول في ذلك ابن خلدون . . فأهل المدينة أو المصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالاقل من تلك الاعمال ، وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده ومايحتاج اليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه فيكون لهم بذلك حظ من الغنى . (ص ٣٦٠)

كذلك نجده يؤكد على خطورة الآثار السلبية للسياسات التي قد

تنهجها الدولة حيال قطاع التصدير ، وخاصة السياسات السعرية المجحفة إذ أنها تحد كثيرا من امكانيات وفرص ألتصدير ومن ثم تكسد إلى حد كبير تلك الصناعات التصديرية ، وبتداعى الآثار ونتيجة للتداخل الاقتصادي فان الاثر السلبي يسري في كل أوصال الاقتصاد القومي فيحدث الانكماش والكساد .

ومن أقوال ابن خلدون في ذلك . . ويتثاقل الواردون من الآفاق لشراء البضائع وبيعها من أجل ذلك ، فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا لأن عامته من البيع والشراء (ص ٢٩٠) .

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

من وجهة نظر اقتصادية نجد قضية التخلف والنمو تحتل مكانا بارزا بين آراء ابن خلدون الاقتصادية . والمتتبع الفاحص للمقدمة يجدها تثير بين ثناياها وفي مواضع مختلفة العديد من التساؤلات التي تطرحها عادة نظرية التخلف والنمو مثل : ماسر التفاوت بين الدول في مستويات المعيشة؟ ولماذا يتحقق هنا نمو ولايتحقق هناك؟

وماهى العوامل التي من شأنها أن تحدث الاضمحلال وتوقف النمو؟ إلى غير ذلك من التساؤلات والملاحظ أيضا ان أبن خلدون لم يقف عند طرح هذه التساؤلات بل حاول أن يقدم لها إجابات تحليلية .

١/٢ـ طبيعة النمو وأهميته:

ذهب نفر غير قليل من العلماء خاصةعلماء الاجتماع إلى أن طبيعة التطور عند ابن خلدون لاتعد وأن تكون من باب الدوران حول النفس ، أو هو حسب تعبيرهم هو دوران الطاحونة ، حيث لم يبرح مكانه ، بل يتحرك من نقطة ويلف ويدور إلى أن يعود إلى نفس النقطة ، فهى دورية مغلقة لايترتب عليها تقدم حقيقي في أوضاع المجتمعات ، والكثير منهم قدم الكثير من الاعتذارات عن موقف ابن خلدون هذا والعوامل التي دفعته إلى أن تجيء نظرته على هذا النحو غير الصحيح[1] ومع ذلك فهناك من يرفض هذه المقولة من علماء الاجتماع ومن غيرهم ويكيف التطور عند ابن

---

(١) د. سعيد النجار ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، بيروت دار النهضة العربية ص ٨١ .

خلدون على أنه من باب دوران العجلة التي تقرب العربة من غايتها مهما كان هناك من دوران لها، ومعنى ذلك أن هنـاك تطـورا حقيقيا وحـركـة تـؤدي إلى نقطة غير نقطـة الأصل[٢].

وبرغم أن هـذا الجدل لايعنينا كثيرا كاقتصاديين إلا أن هذا لاينفـي أن نبدي رأينا الموجز في هـذه القضية. حقيقة يمكن أن يستخلص القـارىء للمقدمة أن مـا يتحدث عنـه ابن خلـدون ليس تطورا بـالمعنى الحقيقي للتطـور بقـدر مـا هو دوران في حلقـة مفرغة.

فهى بداوة ثم حضارة ثم فناء للحضارة ومن ثم بداوة من جديد، وهكذا. أوهى جماعة من الناس في شكل قبيلـة أو غيرها تسيطر على الحكم تتسم في بدايـة حياتها هذه بالبداوة، ثم تأخذ في طور الحضارة شيئـا فشيئا إلى أن تصل إلى ذروتها، فتتولد عوامل عديدة تضعفها، فتنتهز هذه الفرصة السـانحة جماعة أخرى مازالت في طور البداوة، فتستولى على الحكم ثم تسير سيرة الأولى، وهكذا دواليك.

ومع ذلك فما لاشك فيـه أنه وإن كـان هـذا صورة صـادقة لما كـان يحدث كثيرا في عصر ابن خلدون إلا أن ذلك لاينفي وجود تغير وتمايز في كـل مرحلة من هذه المراحل عن نظيرتها السابقة.

وقـد صرح بـذلك ابن خلـدون في أكثـر من عبـارة لـه ومن ذلك: «وأهل الملك والسلطـان إذا استولـوا على الدولـة والأمر فـلابد من أن يفـزعوا إلى عـوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منهـا ولايغفلون عوائد جيلهم مع ذلك فيقع في عوائد الـدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الأول فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضاً بعض الشيء وكانت للأولى أشد مخالفة، ثم لايزال التدرج في المخـالفة حتى ينتهـي إلى المباينـة بـالجملة فما دامت الأمم والأجيـال تتعـاقب في الملك

(٢) د. عبد العزيـز عزت، تطور المجتمع البشري عند ابن خلـدون، من أعمال مهرجان ابن خلدون. القـاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية ١٩٦٢ ص٤١ ومابعدها.

- د. عبد الله شريط، نظرية التطور عند ابن خلدون، مـن أعمال ندوة ابن خلدون، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ونشرت أعمالها الدار العربية للكتاب في طرابلس ١٩٨٢ ص٩٨.

- د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، القاهرة: دار المعارف ١٩٧٠ ص٣٢٠.

والسلطان لاتزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة «ص٢٩» .

اعتقد أن هذه العبارة تنطق بكل جلاء بما كان لابن خلدون من رأي وفكر في تطور المجتمعات وكيف يحدث التمايز والتغير في كل الأوضاع بحيث لانجد وجه شبه يبن الدول القديمة جداً والدول الأحدث .

ومهما يكن من أمر فالذي يعنى به الاقتصاديون بدرجة أكبر هو دراسة العوامل المختلفة التي تحدث تغير الوضع الاقتصادي من سيىء إلى حسن أو من حسن إلى سيء . وهل لابد من توقف هذه الحركة؟ وهل من أمل في تطويل أمدها؟

وإلى أي مدى تعتبر هذه العوامل هي عوامل حقيقية في إحداث التغيرات في الوضع الاقتصادي؟ .

وقد ذهب ابن خلدون - عكس ماقد يفهم عنه - إلى تقديم تحليل معياري لعملية النمو والتقدم ، ولم يقف عند مجرد تقديم تحليل وضعي لها فقد دافع ابن خلدون عن قضية النمو مقدماً في ذلك اعتبارات دينية وعقلية . والذي يعنينا هنا بدرجة أكبر هي الاعتبارات الدينية التي أيد بها وجهة نظره المعيارية . ومن ذلك ماقدمه حيال قضية الاستكثار من الدنيا التي تعكس النمو الاقتصادي ومايراه حيالها . حيث يقول : إن الاستكثار المذموم هو مايؤدي إلى السرف وعدم أداء الحقوق أما الاستكثار مع عدم الترف أو مع القصد في الاستهلاك وتوجيه الفائض للاستفادة به في مجالات النفع العام فهو محبب ومطلوب . وإن كان الاستكثار من الدنيا مذموماً فإنما يرجع إلى ما أشرنا إليه من الإسراف والخروج عن القصد وإذا كان حالهم - يقصد الصحابة ويلحق بهم من بعدهم - قصدا ، ونفقاتهم في سبيل الحق ومذاهبه كان ذلك الاستكثار عوناً لهم على طرق الحق واكتساب الدار الآخرة (٢٠٥) .

ويقول : «واعلم أن الدنيا كلها وأموالها مطية للآخرة ومن فقد المطية فقد الوصول» «ص٢٠٢» .

٢/٢ - عوامل النمو

مما يلاحظ أن النمو عند ابن خلدون هو عملية كلية تكاملية مركبة تتفاعل فيها

العوامل العديدة المتنوعة من سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية محدثة واقعا متغيراً متطوراً من فترة لأخرى وبمرور الزمن تتغير هذه العوامل نفسها محدثة تباطؤ عملية التطور ثم توقفها ثم تدهورها، ثم تعود تلك العوامل مرة ثالثة في أوضاع مختلفة محدثة التطور من جديد. وهكذا هناك دوام الحركة والتغير. ومعنى ذلك أننا أمام بذور لأحدث مدخل متكامل للتطور يأخذ في اعتباره أن التطور ليس فقط شيئاً اقتصادياً لا من حيث هو ولا من حيث غاياته ولا من حيث أدواته ووسائله.

وقد قمنا باستعراض تلك العوامل المبثوثة في المقدمة ثم تجميعها على النحو التالي:

١ ـ العامل الجغرافي: ذهب ابن خلدون إلى أن هذا العامل بجوانبه المختلفة المشتملة على التربة والمياه ودرجة الحرارة والجفاف والرطوبة يمارس أثره الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي للسكان ولابن خلدون في ذلك عبارات عديدة نذكر منها «.. فلهذا كانت العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات وجميع مايتكون في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة - غير المفرطة - في الحر ولا في البرد - مخصوصة بالاعتدال وساكنها من البشر أعدل أجساماً وألواناً وأخلاقاً وديانة.... وأهل هذه الأقاليم أكمل لوجود الاعتدال لهم فنجدهم على غاية من التوسط - الكمال - في مساكنهم وملابسهم وأقواتهم وصنائعهم... «ص٨٢».
ثم يقول مؤكداً على أهمية التربة «اعلم أن هذه الأقاليم المعتدلة ليس كلها يوجد بها الخصب ولا كل سكانها في رغد من العيش، بل منها مايوجد لأهله خصب العيش من الحبوب والأدم والحنطة والفواكه لزكاة المنابت واعتدال الطينة ووفور العمران، وفيها الأرض الحرة التي لاتنبت زرعاً ولاعشباً بالجملة فسكانها. في شطف من العيش «ص٨٧» وفي عبارة أخرى نجده يصرح بأن «إفراط الحر يفعل في الهواء تجفيفاً ويبسا يمنع من التكوين لأنه إذا أفرط الحر جفت المياه والرطوبات وفسد التكوين في المعدن والحيوانات والنبات... إلى أن يفرط البرد في شدته فينقص التكوين ويفسد، بيد أن فساد التكوين من جهة الحر أعظم فلذلك تفاوت العمرات في أرجاء المعمورة «ص٥١» ولسنا في حاجة إلى القول بأن هناك من ظل حتى عصرنا هذا يفسر التخلف الاقتصادي بالعامل الجغرافي. وليس معنى ذلك

أننا نقر هذا التفسير وخاصة مع مافيه من غلو لم يقع فيه ابن خلدون حيث ان كثيراً من الدول المتخلفة اليوم لم يدخلها ابن خلدون في المناطق الجغرافية المعوقة للنمو. كذلك يلاحظ أن ابن خلدون وإن أبرز هـذا العامل الجغرافي إلا أنه لم يستغرق فيه من جهة ولم يجعله المؤثر وحده في النشـاط الاقتصادي ومستواه من جهة أخرى بل بين أن التأثير متبـادل بين الجغرافيـا والإنسان[٣] ولايخفى علينـا أنه برغـم التقدم العلمي والتكنـولـوجي المذهل في عصرنـا هـذا إلا أن للمـوارد الطبيعيـة دورهـا الحاسم في إنجاز التقدم أو سهولته وكذلك في المحافظة عليه.

٢ ـ العامـل السكـاني: موضـوع السكان وعـلاقته بـالنمو الاقتصـادي مـن أكثـر الموضوعات مثـاراً للجدل والحوار في الأدب الاقتصادي، فالبعـض يرى أن كثرة السكان معوقة والآخر يرى أن قلة السكان هي المعوقة. وهناك من يرى في الوضع السكاني سبباً وعاملاً في الوضع الاقتصـادي القائم، وهناك من يراه نتيجة للوضع الاقتصـادي العام تقـدمـا وتخلفـا. وفي وسط هذا الخضم المتـلاطم لانعجـز عن الإمساك ببعض الخيوط ذات الـدلالات الهامة ومن ذلك ان المحك الفعلي للحكم على قيمـة هذا العـامل يتركـز حول كل نمـوذج اقتصـادي معين بذاتـه ولايصح التعميم، فمثلاً في بعض النماذج تكون الكثرة مطلوبـة وأساسية وفي بعضها تكون معوقـة، ومن ذلك أن أصبحت العـلاقات هي العـلاقة التبادليـة التأثير فالعـامل السكاني والمستوى الاقتصادي كلاهما يمارس التأثير والتأثر بالآخر. ومن ذلك أن مسيرة التطـور الاقتصـادي في أوروبـا والتي حققت مـانسميـه اليـوم بـالتقـدم الاقتصادي قد عـايشت تزايداً سكانياً بل إن هنـاك من الاقتصاديين المرموقين من يذهب إلى أن قلة السكان وعدم النمو المتزايد فيها يمثل العامل الأساسي في الركود

(٣) ألبان ج. ويدجري، التاريخ وكيف يفسرونه، ترجمة عبد العزيز، القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب ص٦٥.
- د. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، بيروت: دار النهضة العربية ص١٥٤ ومابعدها.
- د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، مرجع سابق ص٣٠٨.
- د. عبد الله بن شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، الجزائر الشركة الوطنية للنشر ص١٠٨ ومابعدها.
- ساطع الحصري، دراسات عن ابن خلدون، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٩٦٧، ص٣١١.
- د. السيد محمد بدوي، المورفولوجيا الاجتماعية؛ من أعمال المهرجان ص١٨٨.

طويل المدى الـذي أصاب المجتمعـات الأوروبية منـذ بدايـات هذا القـرن ولولا الانفتاح العملاق على العالم لبرزت جلية الآثار السلبية لهذه الوضعية[٤] .

في ضوء ذلك فإنه يمكن فهم وتقدير رأي ابن خلدون في هذا الموضوع حيث يرى أن كثرة السكـان عامل إيجابي أساسي لتحقيـق وإنجاز التقدم الاقتصـادي وان قلتها في البداية التقـدم وفي النهاية تضعضعه - وعلينا أن ندرك أن النمـوذج الاقتصادي الذي اتخذه ابن خلدون حقلاً وميداناً لدراسته يتمحور حول مجتمع مبتديء موارده الطبيعية لم تستغل الاستغـلال الكـامل بعـد، ومعنى ذلك وجـود الفـرص والإمكـانيـات الاستثمارية الكبيرة يضاف إلى ذلك عدم وجود مشكلة التكنولوجيا كما هي اليوم. وفي ظل تلك الأوضـاع مـاذا تعني كثـرة السكان؟ إنها تعني مـن جهة المزيـد من الأيـدي العاملة ومن ثم إمكانية التخصص وتقسيـم العمل والذي يؤدى إلى المزيد من الإنتاج فالمزيد من الفائض الاقتصادي ومعنى ذلـك تقديم حل معقول لقضية العرض كما أنها تعنى من جهة أخرى المزيد من الطلب، ومعنى ذلك حل مشكلة الطلب.

وإذن فكثرة السكـان شرط أساسي في مثل هـذا النموذج لإحداث تقـدم اقتصادي وقد سبق أن بينا أثر السكان على إمكانيـة التعاون وتقسيم الأعمال عند تناولنا لموضوع الانتاج كما أن لابن خلدون عبـارات عديدة تؤكد على رأيه هـذا ومن ذلك قوله: «إن عظم الدولة واتسـاع نطاقها وطول أمدها على نسبـة القائمين بها في الكثرة والقلة «ص ١٦٣» وقوله: «ألا تـرى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الـرزق والكسب فيها أو يفقد بقلة الأعمال الإنسـانية وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثـر يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية «ص ٣٨٢».

وفي بيـان كيف تكون العـلاقـة تبادليـة بين السكـان والنمو الاقتصـادي يشير ابن خلـدون إلى مـاتحدثـه قلـة الانتـاج في نهاية مـرحلـة الـرواج من مجاعـات ووفيـات. «ص٣٠٢». كذلك مايـولده النمو المتزايد من تأثيرات جـانبية على حجم السكان من نقصـان يحدث من جـراء الأمـراض المتـولـدة مـن التلـوث الـذي ينتجـه هـذا النمـو «ص٣٠٢».

(٤) د. رمزي زكي، المشكلة السكانية، الكويت: عالم المعرفة ٨٤ ص١٣٦ ومابعدها.

وبغض النظر عن طبيعة ونوعية العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي إلا أن مجرد الوعي بهذه العلاقة هو في حد ذاته نضج فكري اقتصادي من غير شك .

٣ ــ العامل السياسي : عندي أن من أروع ماقدمه ابن خلدون في موضوع النمو الاقتصادي مرئياته حيال العامل السياسي وأبعاده وآثاره الجوهرية في عملية النمو ، سواء في ذلك مايتعلق بحرية الوطن وعدم تبعيته وذوبانه في غيره ، أو حرية المواطن وعدم إذلاله واستبعاده ، وإتاحة الفرصة الكبرى أمامه ليشارك فعلاً في بناء المجتمع ، أو مايتعلق بالحكومة القوية العادلة التي تستطيع أن تحق الحق مهما كان أهله ، وتبطل الباطل مهما كان من وراءه ومن عباراته الفذة الجامعة المانعة في ذلك «لاعمران بدون دولة ولا دولة بدون عمران» «ص ٣٧٦» .

ومن وجهة نظر النمو الاقتصادي فإن العامل السياسي مهمته يمكن حصرها فيما يلي وذلك من خلال استقراء ماقدمه ابن خلدون .

١ - إقامة كل مامن شأنه أن يحقق الوضع الأمثل للتعاون وتوزيع الأعمال في المجتمع ، سواء في ذلك التشريعات أو السياسات أو التنظيمات . هذه إحدى المهام الكبرى للدولة . وإذا نجحت في ذلك فقد قطعت الشوط الطويل ، وإذا أخفقت فلايجدي أي نجاح آخر لها .

لقد ربط ابن خلدون ربطاً سببياً مباشراً بين النمو والتعاون والدولة .

٢ - حماية الحقوق والممتلكات وإجبار الجميع على احترام النظام . وعبارته في ذلك هي « . . . وهو - أي الحاكم - محتاج إلى حماية الكافة من عدوهم بالمدافعة عنهم وإلى كف عدوان بعضهم على بعض في أنفسهم بإمضاء الأحكام الوازعة فيهم ، وكف العدوان عليهم في أموالهم بإصلاح سابلتهم ، وإلى حملهم على مصالحهم وماتعم به البلوى من معاشهم ومعاملاتهم من تفقد المعايش والمكاييل والموازين . . «ص٢٣٥» . ومن الواضح أن هذه العبارة تحتم على الحاكم القيام بوضع التشريعات والسياسات الاقتصادية الرشيدة في جوانبها المختلفة؟ المالية والنقدية والإنتاجية والتجارية . . الخ . «ص١٢٧ ، ١٨٦ ، ١٨٧» .

٣ - تأمين وكفالة حق الحرية لكل المواطنين وعـدم الاعتداء عليه بأي صورة من صور الاعتداء. وقدم في ذلك تحليلات رائعة يصل فيها إلى حد جعل التقدم الاقتصادي رهين حرية المواطن.

٤ - الحرص الكامل على حمايـة المجتمع من الوقوع فـريسة العدوان الخارجي أيـاً كان شكله والابتعاد بالمجتمع كل الابتعاد عن مخاطر ومذلة التبعية. وعباراته في التبعية ومخاطرهـا وآثارها المدمرة لانجـد لها نظيراً لدى مفكر آخر ومن ذلك قـوله: «إن الأمة إذا غلبت وصارت في فلك غيرها أسرع إليهـا الفناء. والسبب في ذلك والله أعلم مايحصل في النفوس من التكاسل إذا ملك أمرهـا غيرها وصارت بالاستعباد آلة لسـواها وعـالة عليهم، فيقصر الأمل ويضعف التنـاسل والاعتماد إنما هو عن جـدة الأمل ومايحدث عنـه من نشاط. فإذا ذهب الأمل بـالتكاسل... تنـاقص عمـرانهم وتـلاشت مكـاسبهم ومسـاعيهـم وعجـزوا عن المدافعـة عن أنفسهم....». «ص١٤٨».

٥ - الاستقرار السيـاسي وحماية المجتمع من الانقلابـات والاضطرابات، الأمـر الذي يؤدي إلى التغير المستمـر في السياسـات والأنظمة والتشريعـات، وذلك يؤدي إلى اضمحلال وتدهور أوضاع المجتمع كلها بما فيها الأوضاع الاقتصادية.

وفي هذا الشأن يوضح بعض السلـوكيات المنحرفة الضـارة لبعض الناس فيقول: «وأيضاً فهم متفانون في الرئاسة وقل أن يسلـم أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه وأخاه إلا في الأقل وعلى كره من أجل الحياة فيتعدد الحكام منهم والأمراء وتختلف الأيدي على الرعية في الجباية والأحكام فيفسد العمران وينتقص» «ص١٠٥».

٦ - التكاثف والتكتل حول هدف قومي مشترك يسعى الجميع إليه من خلال مشاركة قوميـة فعلية وجادة. وقد أكـد كثيراً ابن خلدون على أهمية هـذا العامل وفي ذلك يقـول «إذا حصل لهم الاستبصار في أمـرهم لم يقف لهم شيء لأن الـوجهة واحـدة والمطلوب متساو عندهم وهم مستميتون عليه» «ص١٥٨».

هذه هي أهم مهام الحاكم في مجال عمليات النمـو والتقدم، وحتى يمكن للحاكم

القيام بـذلك كله لابـد من توافـرِ بعض الضمانـات ومن أهمها عنـد ابن خلدون تـوفر أخلاقيات السياسة الرشيدة، بمعنى أن تكون الأخـلاق السياسية الفاضلة قائمة لدى الحكام كأحسن مايكون القيام.

وفي ذلك يقول: «اعلم أن مصلحـة الرعية في السلطان ليست في ذاتـه وجسمه من حسن شكله أو ملاحة وجهه أو عظم جثمانـه أو اتساع علمه أو وجودة خطه أو ثقوب ذهنه، وإنما مصلحتهم فيـه من حيث إضافته إليهم، فإن الملك والسلطـان من الأمور الإضافية وهي نسبة بين منتسبين فحقيقة السلطان أنـه المالك للرعية القائم في أمورهم عليهم، فالسلطـان من له رعيـة، والرعيـة من لها سلطان، والصفة التي لـه من حيث إضـافتـه إليهم هي التي تسمى الملكـة... فإذا كـانت هذه الملكـة من الجودة بمكـان حصل المقصود من السلطـان على أتم الوجوه، فإنها إن كانت جميلـة صالحة كان ذلك مصلحة لهم، وإن كانت سيئة متعسفة كان ذلك ضرراً عليهم وهلاكاً لهم.

ويعود حسن الملكة إلى الرفق. فإن الملك إذا كان قاهراً باطشاً بالعقوبات منقباً عن عـورات الناس وتعـديد ذنـوبهم شملهم الخوف والـذل ولاذوا منه بـالكذب والمكـر والخديعة، فتخلقـوا بها وفسدت بصـائرهـم وأخلاقهم... وأمـا توابع حســن الملكة فهي النعمة عليهم والمدافعة عنهم، فالمدافعة بها تتم حقيقة الملوك، وأما النعمة عليهم والإحسان لهم فمن جملـة الرفق بهم والنظـر لهم في معاشهم «ص ١٨٨». هـذه عبارة مطـولة تعمـدت نقلهـا حتى يكون القـاريء وجهـاً لوجـه أمـام فلسفة ابن خلـدون السياسيـة وكيف تنعكس على النشاط الاقتصادي ولعل في تلك العبـارة مايزيل مـاقد يرد على الـذهن عند قراءة قول ابـن خلدون «إنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الـرعية «ص١٨٨» والواقع أنـه بتجميع هذه العبارات وضمها لبعضهـا واستخلاص دلالاتها يمكن التعـرف على المقصود الحقيقي والصحيح لابن خلـدون، وفي رأي انه يكـره في الحاكم التعسف والاستبداد والقسوة كما يكره فيه الضعف والهوان وغير خاف ان ذلك هو بالضبط مايراه الإسلام في الحاكم.

وله عبارة جامعة في ذلك هي: «فإن كانت الملكـة رفيقة وعادلة لايعاني منها حكم

ولاصد ولامنـع كان الناس مـن تحت يدها مـدلين بها في أنفسهم من شجاعـة أو جبن واثقين بعدم الـوازع حتى صـار لهم الإدلال جبلة لايعرفـون سواهـا . وأما إذا كـانت الملكة واحكـامها بالقهر والسطـوة والاخافة فتكسر حينئذ من سـورة بأسهم وتذهب المنعة عنهم لما يكون من التكاسل في النفوس المضطهدة «ص١٢٥» .

كذلك نـراه يوضح بنفسـه مقصوده بـاستعباد الـرعية فيقـول : « . . . . وكذلك الملك لما ذمه الشارع لم يذم فيه الغلب بالحق وقهر الكـافة على الدين ومراعاة المصالح ، وإنما ذمه لما فيـه من التغلب بالبـاطل وتصريف الآدميين طوع الأغـراض والشهوات» «ص٢٠٣» .

ومع هذا التـوضيح الذي يمكن أن يكـون كافياً إلا أننـا كنا نـود لابن خلدون أن يرتفع عن مثل هذه العبارات التي تسيء أكثر مما تحسن .

وغاية الأمر هنـا أنه يؤكد لنا سلفاً على مايلح على تأكيـده اليوم الفكر الاقتصادي من ضرورة وحتمية تواجد الدولة القوية إن أردنا حقاً تنمية اقتصادية(٥) .

٤ ـ العامل العقدي : من الأمور المثيرة في الفكـر الاقتصادي الخلدوني انه أدخل الدين والعقيدة في صلب العملية الاقتصادية وجعل ذلك عـاملاً أساسياً من عوامل نمو النشاط الاقتصادي واستمـراريته . وذلك أن الدين هو العامل الـوحيد القادر على تحقيق الشروط التمهيدية للتقـدم من مشاركة فعالة ووحـدة الهدف كما أنه العامل الوحيد الذي يخضع له الجميع بلا حساسيات خاصة عند العرب الذين لايخضعهم أي عامل آخـر . ومع أن كلام ابن خلـدون كان منصباً في ذلك على العرب إلا أن جوهـر النتائج لايختلف من عـرب لغيرهم ، إنه بـذلك يجعلنا نفتش عن عـوامل النمـو الحقيقيـة التي تميـزنا عن غيرنـا يقـول : «إن العـرب لايحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولايـة أو أثر عظيم من الدين على الجملة والسبب في ذلك أنهم – لخلق التوحش الذي فيهم – أصعب الأمم انقياداً بعضهم لبعض ، للغلظة والانفة وبعـد الهمة والمنافسة في الـرئاسة ، فقلما تجتمع أهواؤهم ، فإذا كـان الدين

(٥) G. nyrdel, The Chollonge of world pouerty, N. Y. Random House, 1970, P. 208.

بالنبوة أو الولاية كان الوازع لهم من أنفسهم، وذهب خلق الكبر والمنافسة منهم، فسهل انقيادهم واجتماعهم «ص١٥١».

كما يقول إن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها، والسبب في ذلك أن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد وتفرد الوجهة إلى الحق، فإذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء، لأن الوجهة واحدة، والمطلوب متساو عندهم وهم مستميتون عليه «ص١٥٨» والعجيب أنه لم يقف عند هذا الحد في تبيان الأثر النظري للدين في النمو، خاصة لدى العرب، بل أخذ يدعم ذلك ويبرهن عليه تاريخيا. حيث فعل الإسلام بالعرب وفيهم مالايفعله السحر بالإنسان، فقد أمكن لهم من القوة عندما تمسكوا به، ثم عندما تخلوا عنه ضعفوا وغلبوا على أمرهم «ص١٥٨» بل انه ليذهب إلى أنهم بابتعادهم عن الدين افتقدوا السياسة الصحيحة واعتبر ذلك بدولتهم في الملة لما شيد لهم الدين أمر السياسة بالشريعة وأحكامها المراعية لمصالح العمران ظاهراً وباطناً، وتتابع فيه الخلفاء عظم حينئذ ملكهم وقوى سلطانهم. كان رستم إذا رأى المسلمين يجتمعون للصلاة يقول أكل عمر كبدي يعلم الكلاب الآداب. ثم إنهم بعد ذلك انقطعت منهم عن الدولة أجيال نبذوا الدين فنسوا السياسة «ص ١٥٢».

إن ابن خلدون بذلك يفصح لنا عن معضلة من معضلات التخلف المعاصرة موضحاً السبب الدفين وراء تخلف العالم الإسلامي عامة والعربي منه خاصة وهو التخلي عن الدين الذي يراعي العمران ظاهراً وباطناً.

٥ ـ العامل الاقتصادي: ويتمثل في المزيد من العمل من جهة، وتحقيق وتوفير الفائض الاقتصادي من جهة ثانية. وقد سبق الحديث بما فيه الكفاية عن أهمية العمل ومانريد إضافته هنا هو كلمة عن الفائض الاقتصادي.

يذهب ابن خلدون إلى أن الفائض ولو أنه عامل متولد من عوامل أخرى إلا أن وجوده شرط أساسي لانجاز التقدم الاقتصادي ولبدء عجلات النمو، إذ هو الممول للمشروعات والصناعات التي تتطلبها عملية النمو، كما أنه التمهيد الضروري لتراكم

رؤوس الأموال. وقـد أسماه ابن خلدون «الفضلة» أي مايفضل من النـاتج أو الدخل عن الاستهلاك يقول في ذلك «اعلم أن مما توفر عمرانه من الأقطار، وتعددت الأمم في جهاته، وكثر ساكنه، اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم وأمصارهم. . والسبب في ذلك كله ماذكـرناه من كثرة الأعمال، وما سيأتي ذكـره من أنها سبب للثروة بما يفضل عنهـا بعد الـوفاء بـالضروريات في حـاجات السـاكن من الفضلة البـالغة على مقـدار العمران وكثرته، فيعود على الناس كسبا يتأملونه «ص ٣٦٥» كما أن له عبارات أخرى في ذلك في أماكن عديدة متفرقة. كذلك فقد أكد على حتمية المحافظين على رأس المال وعـدم المسـاس بـه بل تنميتـه والا افتقـر الفـرد ومن ثم المجتمع «ص٢٨٢، ٢٩٠، ٣٩٨».

٣/٢ - مراحل النمو وديناميكيته:

لكثـرة حـديث ابن خلـدون عن التطـور ومـراحلـه لاستخـدامـه العـديـد من المصطلحـات في هـذا الشأن اختلف الكتـاب في فهم مـوقف ابن خلـدون في مـراحل التطـور وعما إذا كـانت لـديـه ثـلاث مـراحل أم أربع أم خمس. ومـن وجهـة النظـر الاقتصادية ربما يكـون التقسيم الثلاثي محققاً ومتلائماً بدرجة أكبر. وقـد يكون الأكثر إفادة للفكر الاقتصادي هو التعرف على طبيعة هذه التشكيلات المختلفة وهل هي تمثل مراحل متعاقبـة في عملية تطورية شاملة أم أنها تمثل نماذج اقتصاديـة لكل نموذج ذاتيته المستقلـة. وبعبـارة أوضح هل نحن أمـام مـرحلـة بـداوة أو تخلف تعقبهـا مـرحلـة حضـارية، أو نمـو وتقدم تعقبهـا مرحلـة اضمحلال وانهيـار؟ أم نحن أمام نمـوذج الاقتصـاد الريفي ونمـوذج الاقتصاد الحضري؟ الملاحظ أن تحليل ابن خلـدون يشجع على كلا الفهمين. فهو في كثير من عباراته يتحدث داخل الدولة الواحدة عن الاقتصاد الـريفي وعن الاقتصاد الحضري، ولايخفى أن هـذه لاتعد مـراحل بقدر مـاهي نماذج قائمـة ومتعايشة مع بعضهـا ولايخلو عادة مجتمع من تـواجدها معـا. ومع ذلك نجده يصرح في عبارات بأن هـذه الظاهرة كما تنطبق على الأمصـار داخل الأقطار تنطبق على الأقطار ذاتها «٣٦٥» بل إنـه يصرح في «ص ٣٥٧» بان افـريقيا والشمال الأفـريقي كله بدوى كـذلك نجده يصرح بأن الـدول تنتقل من البـداءة إلى الحضارة «ص ١٢٢» وفي

ضـوء ذلك وجـدنا بعض الاقتصـاديين المعـاصرين يصرح بأن ابن خلـدون من رواد نظرية المراحل في التنمية[٦] .

وفي رأيي أنه لاتعارض بين كلا الفهمين، فإذا ماذهبنا إلى أنها مراحل فلايتعارض ذلك مع تواجد القرية والمدينة في مختلف المجتمعات. وهل ينفي ذلك تواجد مجتمعات يغلب عليها الطابع الزراعي ومجتمعات يغلب عليها الطابع الصناعي؟ .

ومن خلال فهمنا لعطـاء ابن خلدون يمكن القول أن المرحلة الأولى وهـي مرحلة البداوة والتخلف «هي مـرحلة أساسيـة تمر بها كل المجتمعات أمـا عن اجتياز المجتمع لهذه المرحلـة ودخولـه مرحلـة الحضارة «التقـدم» فإن ذلك يتوقف على تـوفر عـوامل معينة. أما عن دخول المجتمع المرحلة الثالثة «الاضمحلال» فإن ذلك عند ابن خلدون أمر لامفر منه ومرجع ذلك تواجد عـوامل ذاتية تجعله يتجاوز مرحلة النمو والتقدم إلى مـرحلـة الاضمحلال وفيما يلي عـرض لتلك المراحل مـع بيان مـافيهـا من خصـائص وماوراءها من عوامل، وديناميكية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

٢/ ٣/ ١ - مرحلـة البداوة «التخلف»: هـذه المرحلة هي البـداية الطبيعيـة لتطور المجتمعـات وهي الجذور الأصليـة لكل مـايحدث مـن تطـور بعـد ذلك. ومن تحليل ماقدمـه ابن خلدون إزاء هذه المرحلة نـلاحظ أنها تتميز بخصائص أسـاسية متعددة، منها ماهو اقتصادي وماهو سياسي ومـاهو اجتماعي، وكلها تتفاعل مكونة واقعاً معيناً أسماه ابن خلـدون مجتمع البـداوة، ويمكن أن يقـابله في مصطلحـاتنـا مجتمع التخلف الاقتصادي وأهم خصائص هذا الواقع مايلي:

١ - الزراعة هي الحرفة السائدة بما تتضمن من نشاط رعوي.

٢ - الندرة النسبية في السكان.

٣ - ليس هناك تقسيم بارز للعمل.

٤ - النشاط الاقتصادي يقوم عـادة على المقايضة والاكتفاء الذاتي غالبـاً، وإذا ماكانت هناك تجارة فهي مبادلة الناتج الزراعي بالناتج الصناعي.

(٦) د. فايز الحبيب، نظريات النمو والتنمي، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٨٥ ص٩٦.

٥ - المستوى الاقتصادي منخفض وليس هناك مايعرف بالفائض الاقتصادي كما أن المستوى العلمي منخفض والأمية متفشية .

ولابن خلدون في ذلك عبارات عديدة نذكر منها قوله «أن أهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام، وانهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد، ومقصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي «ص ١٢١» وقد تقدم لنا أن عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر والأمصار لأن الأمور الضرورية في العمران ليست كلها موجودة لأهل البدو وإنما توجد لديهم في مواطنهم أمور الفلح. ومواردها معدومة ومعظمها الصنائع فلاتوجد لديهم بالكلية من نجار وخياط وحداد وأمثال ذلك مما يقيم لهم ضروريات معاشهم في الفلح وغيره، وكذا الدنانير والدراهم مفقودة لديهم وإنما بأيديهم أعواضها . . .» «ص ١٥٣».

٢/ ٣/ ٢- مرحلة التحضر «النمو»: لعل من أوضح ماقدمه ابن خلدون في تحديد مقصوده بالحضارة قوله: «الحضارة هي أحوال عادية زائدة عن الضروري من أموال العمران زيادة تتفاوت بتفاوت الرفه وتفاوت الأمم في القلة والكثرة تفاوتاً غير منحصر . . . ص٣٦٨».

ولهذه المرحلة أو هذا الواقع خصائصه المميزة والتي من أهمها :

١ - كثرة السكان وتزايد معدل النمو السكاني .

٢ - تقسيم فعال للعمل .

٣ - مستوى اقتصادي مرتفع مع تواجد فائض اقتصادي متزايد .

٤ - جهاز حكومي قوي ورشيد .

٥ - غلبة القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية .

٦ - مستوى علمي متقدم .

ومن عبارات ابن خلدون في ذلك قوله: «ثم اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين

للمعـاش وحصل لهم مـافـوق الحاجة من الغنـى والرفـه، دعـاهم ذلك إلى السكـون والدعـة وتعاونـوا في الزائد على الضرورة، واستكثروا من الأقـوات والملابس والتأنق فيها، وتـوسعة البيـوت واختطاط المدن والأمصـار للتحضر، ثم تزيـد أحوال الـرفه والدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبلغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفـاخرة في أنواعهـا، وغير ذلك ومعالاة البيـوت والصروح وأحكام وضعها في تنجيـدها والانتهاء في الصنـائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غـاياتها، فيتخذون القصـور والمنازل ويجرون فيها الماء ويعـالون في صرحهـا. . . . وهؤلاء هم الحضر. . . ومن هـؤلاء من ينتحل في معـاشـه الصنـائع ومنهم من ينتحل التجـارة وتكـون مكـاسبهم أنمـى وأرفـه من أهـل البـدو لأن أمـوالهم زائدة على الضروري ومعاشهم على نسبة وجدهم «ص١٢٠».

٢/ ٣/ ٣- مرحلة الهرم والاضمحلال: اعتبر ابن خلدون هـذه مرحلة شبه حتمية إن لم تكن حتميـة بالفعل، لا مدفـع لها ولا مناص من الـدخول فيها، وكل مـايمكن عمله حيالها هو تأجيل حدوثهـا بعض الوقت. وعوامل نشأة هذه المرحلة تتمخض في حشايا المرحلة السابقة، وخاصة بعد طول العهد بها وبلوغها درجات عالية في الرخاء وتحولها تدريجياً من طور الرفه إلى طور الترف، وتأخذ تلك العوامل في التضخم إلى أن تحيل خط النمو إلى خط التخلف والتدهور وأهم هذه العوامل:

١ - تزايد النفقات والارتفاع المتواصل في مستويات الأسعار.

٢ - الفساد الإداري والسياسي والاضطرابات والقلاقل الأمنية.

٣ - فساد السياسات الاقتصادية.

٤ - الفساد الأخلاقي «ص ٢٨٦».

٥ - تناقص السكان وتلوث البيئة.

٦ - هروب رؤوس الأموال «ص ٢٨٤».

ومعنى ذلك أن وراء حـدوث هـذه المرحلـة عوامـل سياسيـة وعـوامل اجتماعيـة

وعوامل اقتصادية ومن عبارات ابن خلدون في ذلك . . . وتكثر عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف، فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم، ويزيدون في كيل وظيفة وزيعة مقداراً عظيما، لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبايعات، وفي الأبواب - المداخل - حتى تثقل المغارم على الرعايا وتهضم وتصير عادة مفروضة فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة «ص ٢٧٩».

هذه هي المراحل وهذه هي خصائصها وعواملها. لكن أين الديناميكية التي تنقل المجتمع من مرحلة لأخرى؟ إذا ما أضفنا إلى ماسبق عرضه من عبارات لابن خلدون في كيفية حدوث الاضمحلال هذه العبارة التي توضح بجلاء آليات مرحلة النمو ينتقل المجتمع من خلالها من مرحلة البداوة «التخلف» إلى مرحلة النمو، ثم كيف يتصاعد النمو، فإن الصورة الحركية تكتمل لدينا كما رأيناها من عرض ابن خلدون.

يقول ابن خلدون في ص ٣٦٠ فصل في أن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة. والسبب في ذلك أنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه وأنهم متعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك، والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً . . . فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم، فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال، وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات، فتصرف في حاجات التصرف وعوائده، وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضهم وقيمه، فيكون لهم بذلك حظ من الغنى . . . . إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة، ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب.

وهذه كلها أعمال تستدعي بقيمها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها، فتنفق

أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخرجه، ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم، ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته، واستنبطت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول، وكذا في الزيادة الثانية والثالثة، لأن الأعمال كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالمعاش».

وبهذا التحليل الحركي الرائع يبين لنا ابن خلدون آليات تطور المجتمع من طور أومرحلة لأخرى، والواضح حتى الآن أن آليات انتقال المجتمع من مرحلة البداوة «التخلف» إلى الحضارة «التقدم» تتمثل أساساً في تزايد السكان وتواجد نظام رشيد يجمعهم على التعاون وتوزيع الأعمال، وسيترتب على ذلك تواجد الفائض الاقتصادي الذي يمول العديد من الصناعات كما يوفر المزيد من الدخول، ويترتب على ذلك تزايد السكان وارتفاع مستوى المعيشة وتزايد الحاجات وتطورها، ومن ثم يحدث المزيد من التعاون وتوزيع الأعمال وهكذا. وقد بهر هذا التحليل الحركي علماء الاقتصاد المعاصرين[٧].

كما أن آليات تحول المجتمع من مرحلة التقدم إلى مرحلة الاضمحلال تتمثل أساساً في عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية كلها تعمل عملها في إدخال المجتمع في طور الاضمحلال ثم الفناء، ومن الملاحظ أن ابن خلدون يضع عامل الترف على قمة هذه العوامل التي ترتب زوال المجتمعات، وهو محق في ذلك. . وسوف نرى مزيد بيان في الفقرة القادمة.

٢/ ٤- آثار سلبية للنمو: عملية النمو منتجها الأساسي هوالرخاء الاقتصادي، لكن ماذا عن آثار هذا الرخاء الاقتصادي على الإنسان وعلى قيمه واجتماعياته. بعبارة أخرى أكثر تحديداً هل هناك آثار سلبية لعملية النمو وماتجلبه من رخاء ورفاهة؟ وغير خاف أن دراسة هذه الآثار السلبية للنمو لم يشغل بها الفكر الاقتصادي وغيره إلا حديثاً، ومع ذلك فلقد تناول ابن خلدون بعض هذه الآثار بقدر كبير من التفصيل

(٧) د. محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة: دار نهضة مصر ص٨.

وأهم هذه الآثار التي تناولها التلوث والترف والدعة والخمول.

٢/ ٤/ ١ - التلوث وآثاره: لسنا في حاجة إلى أن نذكر بأن النمو الاقتصادي هو أكبر مصدر للتلوث ومايتضمنه من فساد البيئة، فكونه منتجاً لعملية النمو قضية ليست محل خلاف، وغير خاف مدى ما للتلوث من مخاطر جسيمة على الإنسان وعلى كل جوانب بيئته، وإلى الآن لم يكتشف الإنسان العلاج المناسب له، ويكفي أن نعرف أن من أنواع ماقدم له من علاج هو إيقاف عملية النمو نفسها. هذا كله شيء معهود ومعروف الآن لكن لورجعنا القهقرى عبر الماضي السحيق ووجدنا إنسانا يتحدث عن التلوث وبوجه خاص عن علاقة النمو به، فإن هذا الحديث يكون له بلاشك شأن آخر، وهنا ينبرى ابن خلدون ليميط اللثام عن هذه العلاقة بين النمو والتلوث منذ آماد بعيدة. ومن عباراته في ذلك «ووقوع هذه الأمراض في أهل الحضر والأمصار أكثر لخصب عيشهم وكثرة مأكلهم وقلة اقتصارهم على نوع واحد من الأغذية وعدم توقيتهم لتناولها، وكثيراً مايخلطون بالأغذية من التوابل والبقول والفواكه رطباً ويابساً في سبيل العلاج بالطبخ ولايقتصرون في ذلك على نوع وأنواع، فربما عددنا في اليوم الواحد من ألوان الطبخ أربعين نوعاً من النبات والحيوان، فيصير الغذاء مزاجا غريبا، وربما يكون غريباً عن ملائمة البدن وأجزائه، ثم إن الأهمية في الأمصار تفسد بمخالطة الأبخرة العفنة من كثرة الفضلات. . . . ثم الرياضة مفقودة لأهل الأمصار، إذ هم في الغالب وادعون سالمون «ص ٤١٦» وفي عبارة أخرى له يضيف عنصراً جديداً للتلوث وهو ركود الهواء في الأمصار المتقدمة وعدم تحركه بالقدر الكافي «ص ٣٠٢».

وغير خاف أن الفكر الاقتصادي الحديث يصادق على ضرورة تحريك الهواء لتنقيته[8] كما يصادق على العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي القائم على الشرْ الاستهلاكي وبين التلوث[9].

---

(٨) جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي، ترجمة د. كامل سلمان العاني، الرياض، دار المريخ ١٩٨٧ ص٥٧٣.

(٩) محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٣٣ ومابعدها.

- د. إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٣٤٥ ومابعدها.

٢/ ٤/ ٢- الترف: هذا المرض الفتاك باعتراف الدين وعلماء الفلسفة والأخلاق والاجتماع هو الآخر من منتجات النمو. وينبغي إدراك ماهنالك من تميز بين مجرد الغنى والثراء وبين الترف، وان الخيط رفيع إلى درجة أنه قد يخفى بحيث يرى هذا على أنه ذاك. ولعل مما يقرب الصورة بعض الشيء أن نعرف أن الغنى والثراء هو تملك واكتساب في المقام الأول وهو إنفاق واستهلاك في المقام الثاني، وهو في بعده الثاني قد يتداخل ويختلط بالترف، وقد لايحدث ذلك، فقد لايكون الإنسان غنياً كل الغنى لكنه ليس مرفهاً الترفيه الذي يصل إلى حد الترف.

وموقف الإسلام قرآنا وسنة من الترف والوصول في ذمه إلى أبعد الآماد ليس في حاجة إلى توضيح. وقد قال فيه توينبي «إنه الانتحار الذي تقتل به الدول نفسها أكثر مما يقتلها العدوان الخارجي» ماذا قال ابن خلدون حيال هذا الداء؟.

بداية نلاحظ توارد لفظتي الرفه والترف. ومع أنه لم يقدم تعريفاً محدداً لكل منهما إلا أن مايفهم من كلامه أن الترف هو تزيد ومبالغة في الرفه كما أنه حدد بوضوح وأكد على أن الترف من توابع الثروة والغنى «ص ١٧٤» ثم أسهب في تحليل وتفسير الآثار السلبية المدمرة للترف على المستوى الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وبعد أن حدد ابن خلدون بشكل صريح وصل إلى درجة صياغة مرئياته على هيئة قوانين من حيث كون الترف منتجاً للنمو ومدمراً له وحافزاً عليه في البداية يقف بنا وكأن الطريق قد انتهى والمهمة قد تمت. وهنا نسجل على ابن خلدون عدم وجود أية جهود فكرية منه ولو على سبيل الإرشاد والنصح في كيفية مواجهة هذا الداء الفتاك، بل الأدهى والأمر أنه يفهمنا بشكل أو بآخر ان هذا مرض لاعلاج له مثل الهرم للجسم «ص ٣٥٢»، «ص ٣٧٢».

ومن عبارات ابن خلدون في ذلك «إذا حصل الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم» «على قدر الترف والنعمة يكون أقدامهم على الفناء «ص ١٤١» الملك يخلقه الترف ويذهبه «ص ١٤٦» الترف يزيد الدولة في أولها قوة على قوة «ص ١٧٤» وفي عباراته المطولة المتكررة يبين أن الترف يسهم في تدمير اقتصاديات المجتمع لما يتولد عنه

المزيـد من الإسراف في الإنفاق ومـن ثم المزيد من ارتفـاع الأسعـار وتـدني مستويـات المعيشة. كما أنـه كثيراً مايدعو الـدولة إلى فرض المزيـد من الضرائب بل وإلى التدخل المباشر في النشاط الإنتـاجي والمصادرات الأمر الذي يدمر النشـاط الاقتصادي يضاف إلى ذلك مايـولده على المستوى الأخـلاقي والاجتماعي من غش وكذب وفسق وبطـالة «ص ١٢٣» ومايحدثـه من اضطرابـات وثورات وانقـلابات «ص ١٦٩» «ص ١٨٦» ومن عباراته في ذلك «اعلم أن الـداعي لذلك كله إنما هو حاجة الـدولة والسلطات إلى الإكثـار من المال بما يعرض لهم مـن الترف... ثم لايزال يـزيـد والخرج بسببه يكثـر والحاجة إلى أموال الناس تشتد.... إلى أن تمحى دائرة الـدولة ويذهب رسمها «ص ٢٩٠». وهكذا يوصلنا هذا التمثيل العلمي الدقيق إلى القصدين بمقولة إن الترف هو أهم عوامل الفناء والزوال للمجتمعات.

٢/ ٤/ ٣- الـدعـة والخمـول: كثيراً مـاتشـدق الفكـر الاقتصـادي بأن النمـو الاقتصادي يحقق السعـادة وقد وصل إلى حد القـول بأن السعادة دالة في وفرة مـا لدى الإنسان مـن أموال ومايحوزه مـن منتجات النمو من سلـع وخدمات. ورغـم أن هذه المقولـة مازالت تمثل صلب العديـد من الدراسات الإنمائية إلا أن بعض كتـاب التنمية وقد ساوره الشك حول صحة هذه المقولة أخذ يرد في كتاباته هذا التساؤل: هل النمو مرادف أو ملزوم للسعـادة؟ وبغض النظر عن طبيعة ونوعية الإجـابة إلا أن مجرد إثارة السؤال كافيـة في الإفصاح عما يعانيه الفكر الاقتصـادي من جراء بعض المقولات التي طرحهـا في غيبة من الـوعي الكامـل. فإذا ماعلمنـا أن الإجابـة الذائعة هـي أن النمو لايعنى السعادة. وبـرغـم هذا كله فإن صـوت هذه المقولة مـازال عالياً لـدرجة أن من يشكك في صحتها يصبح مثار الشفقة بل السخرية مهما كان قدره العلمي ولا أدل على ذلك مما لاقـاه الاقتصادي الشهير سكيتوفسكي مـؤلف كتاب «اقتصاد بـلا بهجة» من شفقة واستخفاف من زملائه الاقتصـاديين عندما نادى بأن النمو يولد الـراحة والدعة والخمول ولايولد السعادة(١٠).

---

(١٠) د. جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مطبوعات الكتب المصري ص١٦٥.

ولعل مما يثير الاهتمام أن ابن خلدون في معرض حديثه المطول عن عمليات النمو والرخاء الاقتصادي كان دائماً وأبداً مايقرن ذلك بالراحة والدعة والخمول والكسل دون إقرانه بالسعادة ولنستمع له حيث يقول «فإذا حصل الملك أقصروا عن المتاعب وآثروا الراحة والسكون والدعة ورجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك من المباني والمساكن والملابس «ص ١٦٧» كما يقول: «فإذا استفحل العز والغلب وتوفرت النعم والأرزاق بدور الجبايات، فيذخر بحر الترف والحضارة لطفت أخلاق الحامية... وعادت من ذلك إلى نفوسهم هيأة الجبن والكسل[١١]. ولنستمع إلى صاحب قصة الحضارة ديورانت حيث يردد كلمات ابن خلدون بقوله «ان من السنن التاريخية التي تكاد تنطبق على جميع العصور أن الثراء الذي يخلق المدينة هو نفسه الذي ينذر بانحلالها وسقوطها ذلك أن الثراء يبعث الخمول ويرقق الأجسام والطباع ويمهد الطريق إلى الدعة والنعيم والترف ويغرى أصحاب السواعد القوية والبطون الجائعة لغزو البلاد ذات الثراء[١٢] وقد صادق على مقولة ابن خلدون في منتجات النمو الاقتصادي السلبية العديد من الكتاب المعاصرين[١٣].

٢/ ٤/ ٤- دروس مستفادة: لانبالغ إن قلنا أن قراءة عميقة في عطاء ابن خلدون في مجال النمو الاقتصادي تهيء وتوفر لنا العديد من الدروس الجد مفيدة لنا في عصرنا الحاضر، ومن ذلك أن التقدم والتنمية عملية مركبة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية، وأنه لانمو ولا استمرار لما قد يكون هناك من نمو مع فقدان الحرية السياسية للوطن والمواطن «الخارجية والداخلية» فالاستعمار والتبعية يورثان المذلة وفقدان الأمل، بل والاضمحلال السكاني. كما أن الديكتاتورية والاستعباد يرتبان نفس الاثر. كذلك فإن الأمن والعدل خاصة في المجال الاقتصادي لاسيما بين الدولة والرعية من الأركان الأساسية لإحداث النمو والمحافظة عليه.

(١١) سالم الخضري دراسات عن ابن خلدون، مرجع سابق ص٣٨١.

(١٢) ول ديوارنت، قمة الحضارة، ترجمة محمد بدران، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة ج٢ ص١٩٤.

(١٣) كاريل، الإنسان ذلك المجهول، ترجمة شنيق فريد، القاهرة: مكتبة المعارف ص ٣١ ومابعدها.

- رينيه دوبو، انسانية الإنسان، ترجمة د. نبيل صبحي الطويل، بيروت مؤسسة الرسالة ١٩٨٤ ص٢١٩ ومابعدها.

كما أن الترف مهلكة مدمرة للمجتمعات، وأي نمو يستهدف ويولد الترف لايستحق أي تقدير[١٤] وأخيراً فإن التجمعات السكانية الكبيرة أمر أساسي في إحداث النمو عكس التفتت والتشرذم[١٥].

والله ولي التوفيق. . .

---

(١٤) د. حسن صعب، المقاربة المستقبلية للإنماء العربي، بيروت : دار العلم للملايين ص٢٥٣.
- آيف لاكوست، نقلا عن د. عبد الله شريط الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، مرجع سابق ص١٤١، ١٧٣.
- د. محمد صالح، الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر، مجلة القانون والاقتصاد عدد أكتوبر ١٩٣٣ ص٧٦٠.
- موريس غورنييه، العالم الثالث : ثلاثة أرباع العالم، ترجمة سليم مكور بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص١١١ ومابعدها.
- جيمس جوارتيني، ريجارد واستردب، الاقتصاد الكلي، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ورفيقه، الرياض دار المريخ ١٩٨٨ ص٥٩٣.

(١٥) G. Myrdel, Op. cit., p. 208.